فرص جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق مع التركيز على القطاع النفطي

Opportunities of Attracting the Direct Foreign Investment to Iraq with Focusing on the Petroleum Sector

م.م. خالد أرحيل شهاب

جامعة تكريت/كلية الآداب

E: khaldalraq120@gmail.com

تاريخ استلام البحث 12 / 2 /2019 تاريخ قبول النشر 25/ 4/2019 تاريخ النشر 28/ 10 /2019

المستخلص:

ان اشكال التمويل مهمة جدا للتنمية الاقتصادية وإعادة بناء ما دمرته الحروب للبني التحتية وسد فجوة التخلف الاقتصادي التي نشأت في الواقع ، اذ كان نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي وانخفاض المدخرات خلال الفترة الماضية، مما تسبب في نقص الاستثمار المحلي وتردد المستثمرين الأجانب والمحليين من الدخول إلى البلاد نتيجة لانعدام الأمن والسلامة والذي ساعد على تردد البنوك الدولية في الإقراض ، بالإضافة إلى أن معظم مخصصات الميزانية السنوية للعراق تذهب 60٪ من المصاريف التشغيلية مقارنة بـ 30٪ من مخصصات الاستثمار بنسبة لا تلبي الأعباء الضخمة وبناء دولة مثل العراق ، وهكذا فإن البحث يدور حول الفرص والعوائق أمام الاستثمار الأجنبي والدراسة التحليلية في تشخيص عمق المشكلة.

يفترض البحث أن القطاعات الاقتصادية المهمة الموجهة نحو الاستثمار الأجنبي تؤدي إلى تطوير تلك القطاعات ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو القطاع النفطي إلى زيادة الموارد المالية وتعزيز الإيرادات العامة للدولة. مما ينعكس بشكل إيجابي على عملية التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في العراق.

الكلمات المفتاحية : *الاستثمار الاجنبي ، العراق ، قطاع النفط*

Abstract

The forms of financing are very important for economic development, rebuilding theinfrastructure destroyed by wars, and filling the gap of underdevelopment that has arisen as a result of the decline in real income and the reduction of savings during the past period, causing a shortage of domestic investment and reluctance of foreign investors to enter the country due to insecurity and safety. This has led to the reluctance of international banks to lend, in addition to the fact that most of Iraq's annual budget allocations go 60% to operating expenses compared to 30% for investment allocations with a percentage that does not meet the huge burdens and the building of a country like Iraq . Thus, the study revolves on opportunities and obstacles to foreign investment and the analytical study in diagnosing the depth of the problem.

The research hypothesis assumes that the important economic sectors directed at foreign investment are lead to the development of these sectors and foreign direct investment which is directed to the oil sector increases financial resources and enhances public revenues of the state. This is reflected positively on the process of economic development and reconstruction in Iraq.

Keywords *:FDI , Petroleum Sector , iraq*

المقدمة :

شهد الاقتصاد العالمي في اواخر القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوعة الاستثمارات الاجنبية لأنها تعد الظاهرة الاكثر قوه وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سيما الاستثمارات الاجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعدية الجنسية اذا اصبح لها دور فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية او التسويقية او التكنولوجية وحتى الاعلامية.

والعراق كما هو معلوم بحاجة الى اعادة بناء البنى التحتية واعمار ما دمرته الحروب وانعاش القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة وتقادم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج الى اعادة بناء وتحديث اضافة الى قطاع الكهرباء والماء ناهيك عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق والاقتصاد العراقي تحديدا وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد من الفجوة الكبيرة بين الايرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والاعمار وصعوبة الحصول على قروض اضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد اضافية ولم يكن امام العراق خيار اخر اذا ما اراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الانتاجية والخدمية سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية لتامين الحد الادنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء.

اولا. اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في دور ألاستثمار الاجنبي المباشر كونه احد اهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية و اعادة اعمار العراق وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الاجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وادخال الاساليب الحديثة في الادارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية اداريا وفنيا.

ثانيا. مشكلة البحث: ان اشكالية قلة الاستثمارات المحلية وعزوف المستثمر الاجنبي عن الدخول الى البلاد نتيجة لعدم استقرار الوضع الامني، وبالتالي احجام البنوك الدولية عن الاقراض اضافة الى ضخامة المديونية الخارجية للعراق وما يتبعها من خدمة الدين والتعويضات.

ثالثا. أهداف البحث:

1. التعريف بالاستثمار الاجنبي، إذ أنه ليس راس المال المادي فقط بل يتضمن نقل التكنولوجيا المتطورة واساليب الادارة الحديثة **وتقاليد عمل جديدة وتدريب الكوادر الوطنية وفتح فرص عمل جديدة ومشاركة العالم في النهضة العلمية الحديثة.**
2. ضرورة الربط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع النفطي العراقي لقيادة عملية التنمية والاعمار بوتيرة اسرع بدلا **من ربط هذا الاستثمار بشكل اساسي مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني اختصارا للزمن وتعويضاً لمصادر التمويل المحلية.**

رابعا. فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ان الاستثمار الاجنبي الموجه نحو القطاعات الاقتصادية المهمة يؤدي الى تطور تلك القطاعات وعليه فان توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو القطاع النفطي يؤدي بالنتيجة الى زيادة الموارد المالية وتعزيز الايرادات العامة للدولة مما ينعكس ايجابا على عملية التنمية الاقتصادية واعادة الاعمار في العراق .

خامسا. هيكلية البحث: ضم البحث في طياته، المقدمة ومشكلة واهداف البحث وتبويبه ومن ثم ضم ثلاث مباحث اختص المبحث الاول بالاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر ، وضم المبحث الثاني واقع الاقتصاد العراقي وضم المبحث الثالث أهمية الاستثمار الاجنبي للاقتصاد العراقي. واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات وثبت المراجع العربية والاجنبية .

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً. مفهوم الاستثمار: هناك العديد من المفاهيم والمضامين لهذا المصطلح الاقتصادي وذلك تبعا للمذاهب الاقتصادية وعقيدة المجتمعات ونهج المخططون فهو يعني :-

1. اضافة الى المخزون من الاصول المنتجة مثل السلع الانتاجية . السلع الانتاجية هي المعدات والمنشات او البضائع الموجودة فحين تبنى شركة ما مصنعا جديداً فان هذه الاعمال تمثل استثمارات (اساملسن، 2001، 466)
ان هذا المعنى ينصرف الى الاضافة في السلع المادية سواءٌ كانت معدات رأسمالية او مباني او إضافات الى المخزون القائم.
2. (استخدام المال لجني المزيد من المال ، أي لكسب الدخل او زيادة راس المال او كليهما) وهذا معنى متقدم لما يدل عليه الاستثمار اعتمادا على التطور الذي حصل في الدراسات الاقتصادية سيما نظرية الاقتصاد الكلي وموقع الاستثمار فيها وصولاً لما يعنيه مضاعف الاستثمار . Investment multiplier . وهذا يعني بدوره ان أي زيادة في الاستثمار تؤدي الى زياده في الدخل تعادل الزيادة في الاستثمار عدة مرات)(النجفي ، 2004، 204)
3. (هو التغير في رصيد راس المال خلال مدة زمنية محدده) والاستثمار هنا على خلاف راس المال فهو يمثل تدفق وليس رصيد قائم وهذا يعني انه في حين يقاس راس المال عند نقطة زمنية محدده فان الاستثمار يمكن قياسه خلال فتره زمنية محدده..(خلف،2007، 163).
4. الاستثمار يعني . استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين اصول رأسماليه (موجودات ثابته) تستخدم في انتاج السلع والخدمات(عبدالعظيم، 2008، 1)

عند التدقيق في أي مفهوم من مفاهيم الاستثمار انفة الذكر نرى تركيزها على الجانب المادي فقط وهي بهذا تنحو منحى المعنى القديم للاستثمار اذ ان غالبية المجتمعات تعاني الركود والعجز وبالتالي بحاجه الى زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي الامر الذي يعني القيام باستثمارات محدده أي معدل معين من الاستثمارات محدد وفق درجة العجز والركود وهذا المفهوم لم يعد مقبولا في العصر الراهن والمرحلة الحالية فقد تطور كل شيء واصبح الانسان محور عملية التنمية والتطور فهو هدف ووسيلة وحجر الزاوية في كل محاور النشاط الاقتصادي.

ان المفهوم الحديث الذي شاع بدءا من عقدي السبعينات والثمانينات يقوم على ان عملية الاستثمار نشاط متعدد الابعاد يتضمن تغييرات في الهياكل والميول والمؤسسات وتسارعا في النمو الاقتصادي لتحقيق المساواة والقضاء على الفقر وهذه اهداف كل المجتمعات والافراد فهي تتضمن جانبا ماديا وجانبا بشريا فمستوى المعيشة المتدني يفضي الى مستويات متدنية في التعليم والصحة والخدمات وهذه ترتبط بطريقة او اخرى بانخفاض مستوى الدخل وحصة الفرد منه مما يؤدي بالضرورة الى تدني مستوى المعيشة وعليه اضحى الاستثمار ليس تراكما ماديا انما القدرة على انتاج هذا التراكم وهو ما يتأتى بالاستثمار في راس المال البشري والفكري الذي اصبح العامل المهم في محاور النشاط الانساني واذا كانت زيادة راس المال الكلي تعبر عن الاستثمار المادي فان الاستثمار البشري يعبر عنه من خلال الانفاق على التعليم والتدريب وبناء المهارات متضمنا ايضا الانفاق على البحث والتطوير والصحة....نخلص الى القول كما تعلمنا من علم الاقتصاد ان الانتاج يعني خلق منفعة كذلك فان الاستثمار ايضا عمل هدفه زيادة الناتج القومي وبالتالي الدخل القومي ومن ثم دخل فردي جيد ينعكس على رفاهية الناس انتهاءاً بتقليل مساحات الفقر والحرمان وعدم المساواة...اما الية هذا العمل فهو توجيه المدخرات نحو زيادة السلع الراسماليه عن طريق زيادة تكوين رأس المال هذا على مستوى الداخلي أي داخل البلد المستثمر وقد يكون هناك مصادر تمويل خارجيه وهي موضوع بحثنا.

ثانياً: انواع الاستثمار: يمكن تقسيم الاستثمار حسب المعايير الاتية..(صيام، 1997، 19):-

1. معيار العائديه وهي :

- الاستثمارات الخاصة :- يقوم بها اشخاص طبيعيون او معنويون يسعون الى تنمية ثرواتهم عامة وزيادة الانتاج خاصه.

- الاستثمارات العامة :- وتقوم بها المشاريع التي تعود فيها ملكية وسائل الانتاج للدولة وغايتها تحقيق المنفعة العامة اولاً ثم تحقيق الارباح.

2. معيار الهدف من الاستثمار وهي:-

أ. الاستثمار الاقتصادي وهدفه الزيادة في السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج القومي الاجمالي....

ب. الاستثمار المالي ويعني نقل ملكية الاموال من مستثمر لأخر.

3. حسب معيار النشاط الاقتصادي ويقسم :-

أ. استثمار زراعي.

ب. استثمار صناعي.

ت. استثمار خدمي.

4. حسب معيار مادة الاستثمار وهي:-

1. استثمار في السلع والخدمات.

2. استثمار في الاصول الاخرى كالآلات والعقارات والمعدات.

3. استثمار في الاصول المالية كالأسهم والسندات.

5. حسب معيار التمويل:- ويضم

أ. الاستثمار المحلي :- وهذا النوع من الاستثمار يكون مصدر تمويله من داخل البلد أي محليا سواءٌ كان من القطاع الخاص او العام ويقوم بإدارته وجني ارباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات.

ب. الاستثمار الاجنبي :- استثمار يكون مصدر تمويله خارجيا أي من خارج حدود البلد وهذه الاستثمارات تهدف الى جني الارباح وزيادة المنافع المتحققة فهو اذن استثمار من خارج الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الاموال ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة.

ثالثا: اهداف الاستثمار: يمكن اجمال اهم اهداف النشاط الاستثمار بنقاط التالية (Ramondo,2014,6)

1. تحقيق نموا اقتصاديا يزيد من الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم الدخل القومي .
2. تحقيق قفزات نوعية في جميع القطاعات القابلة للنمو والتطور.
3. تحقيق نهضة فعلية تشمل اثارها جميع المواطنون بما يؤدي الى تقليل البطالة وتحسين الخدمات وحل مشكلة السكن وتطوير المهارات الفنية فضلا عن الارتقاء المتوازن بالقطاعات الانتاجية.
4. بناء وتطوير الهياكل الارتكازية للمجتمع بما يترك اثرا ايجابيا على الاداء الاقتصادي.
5. دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
6. التطوير والابتكار المستمر والذي يعتمد على نتاجات الفكر البشري الذي يعد اهم من الاستثمار في الرأسمال المادي لان الاخير يعتمد على الاول.

7. اجتماعياً فان العملية الاستثمارية بما تعنيه من رفع لمستوى معدل الدخل الفردي تعمل على تقليل مساحات الفقر والحرمان وبالتالي تحول الناس الى الاهتمام بالقضايا الثقافية والفنية والرياضية كذلك العمل على تقليل نسبة الامية في المجتمع كنتيجة طبيعية للاستثمار في الميدان العلمي والتربوي والبحثي من خلال التوسع في عملية بناء المدارس والجامعات ومراكز البحوث ناهيك عن بناء المستشفيات و دور الرعاية الاجتماعية وتبقى عملية الاستثمار والنشاط الاستثماري الصحيح هدفها الاول والاخير كما هو واضح من خلال المخطط المرسوم المرفق في هذا المبحث هو الانسان بكل عوالمه واحتياجاته وتطلعاته وادميته .

رابعاً: الإستراتيجية الاستثمارية: ان العملية الاستثمارية ليست عملية عشوائية او ردود فعل لحالات غير متوقعة انما منظمة ومخططه ومرسومة علميا ولذلك فان الإستراتيجية الاستثمارية ضرورة لتحقيق قرار استثماري ناجح وهي تعني تحديدا.خطة بعيد المدى تحكم توجهات الدولة والمستثمرون وتحركاتهم على حد سواء لذلك فان الكثير من المؤسسات سواءٌ كانت حكوميه او خاصه لديها إستراتيجية استثماريه مكتوبه ورسميه تعتمد على عقيدة المجتمع ونمط التنمية المطلوبة والتوجهات الاقتصادية للحكومات ومن شان هذه الإستراتيجية التقليل من خطورة أي قرار استثماري خاطئ يمكن اتخاذه ويمكن تقسيم الإستراتيجية الاستثمارية الى جزئين اساسيين :-

أ. الفلسفة الاستثمارية :- وهذه تحدد الخطوط العريضة لطبيعة العلاقة التي تربط المستثمر بالاستثمار والتي من خلالها يجب معرفة الجواب على الاسئلة التالية:-

1. هل هذا المستثمر هو من سيقوم باختيار نوع الاستثمار وطريقة تمويله.
2. هل هو من سيقوم بإدارته ومتابعة ما يواجهه من مشاكل وصعوبات والمقصود بالمستثمر هنا اما الحكومة او الافراد او أي طرف اخر.
3. ام ان المستثمر من نوع اخر اذ سيقوم بالاستعانة بجهة اخرى للقيام بهذا الدور..وبشكل عام فان الفلسفة الاستثمارية تعكس بشكل عام حساسية المستثمر وموقفه من نوع الاستثمار الذي يود الدخول فيه وطبيعة الخطر العائد له.

ب. الاهداف الاستثمارية :- تحدد السياسة الاستثمارية مواصفات وخصائص ومعايير تقييم الاستثمارات التي يجب ان تلبي رغبة المستثمر والتي تتناسب مع الفلسفة الاستثمارية والاهداف وتشمل هذه السياسات المعيار المالي وغير المالي المستخدم في تقييم الاستثمار كان يتم الدخول في المشروعات الاستثمارية التي لا يزيد عمرها عن 10 سنوات واعتماد مبدا التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني كما ان السياسات الاستثمارية تشمل كذلك الاعتبارات المتعلقة بحجم الاستثمار.

وعموما فان الإستراتيجية الاستثمارية عبارة عن اداة يمكن من خلالها رؤية ما يجب عمله وما لا يجب عمله فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية التي يتعرض لها أي جهاز اداري يخص المستثمر.

خامسا: محددات الاستثمار: يقصد بمحددات الاستثمار العوامل التي تؤثر بشكل او اخر على عملية الاستثمار سلبا او ايجابا وهي (Balasubramanyam,1996,12):-

1. سعر الفائدة: . (العلاقة عكسية طبقا للمفهوم الاقتصادي للاستثمار) اذ يؤثر سعر الفائدة على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية فاذا كان على المستثمر ان يقترض فان سعر الفائدة يؤثر مباشرة على تكلفة الاستثمار في مشروع ما اما اذا كان المستثمر يستخدم ارصدته المالية فانه يتنازل عن الفائدة التي كان يمكن ان يجنيها لو انه اقرض هذا المال الى شخص اخر بدلاً من استثماره ومعروف ان سعر الفائدة المرتفع يزيد تكلفة الفرص البديلة لأي مشروع استثماري ويخفض من الحافز على اقامته ام سعر الفائدة المنخفض فتأثيره عكس ذلك وهذا واضح في الشكل رقم واحد.

شكل (1): العلاقة الدالية بين مقدار الاستثمار وسعر الفائدة

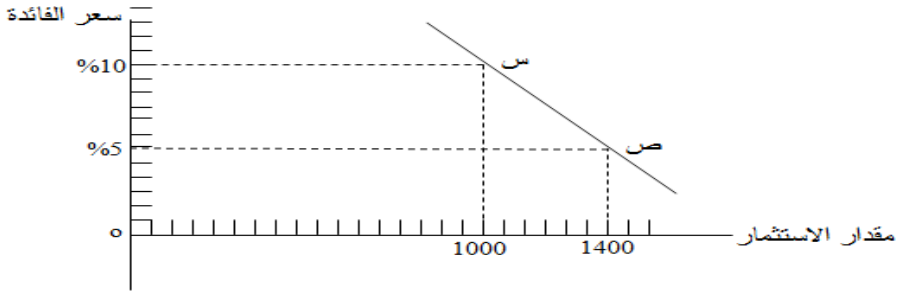

المصدر: من اعداد الباحث

ومن الشكل اعلاه نلاحظ منحني الطلب على الاستثمار على شكل منحدر متدرج هابط الى الاسفل ممثلاً دالة سعر الفائدة ويبرز هذا الشكل المقدار الذي تم استثماره عند كل من معدلات سعر الفائدة فاذا بلغ سعر الفائدة 5% فائض فعند اذاً يتحقق مستوى من الاستثمار عند حجم 1400اما اذا ارتفع سعر الفائدة الى 10% فان حجم الاستثمار سينخفض الى مستوى 1000كما هو واضح اذ ان منحني الطلب على الاستثمار سينخفض من النقطة س الى النقطة ص بارتفاع سعر الفائدة.

2. الكفاية الحديه لراس المال الذي يعني الانتاجية الحدية لراس المال المستثمر او العائد على راس المال المستثمر أي الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة والتي يمكن الاستناد عليها في توجيه الاستثمارات ،فمن خلال المقارنة بين سعر الفائدة السائد في السوق وبين الكفاية الحدية لراس المال يمكن ان يحدد مقدار راس المال المطلوب استثماره في أي نشاط اذ مادامت الكفاية الحدية لراس المال اكبر من سعر الفائدة كل ما شجع ذلك على زيادة الاستثمار، وان عملية الاستثمار تستمر مادامت الكفاية الحدية لراس المال اكبر من سعر الفائدة.

1. درجة المخاطرة.
2. مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
3. عوامل اخرى مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك توفر السوق المالية الفعالة....نخلص الى القول ان عملية الاستثمار تمثل المحرك الرئيسي لفعل التطور الاقتصادي والتنمية الشاملة وهي ركن مميز في النظرية الاقتصادية كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية اذا اخذنا بعين الاهتمام ان أي زيادة اوليه في الاستثمار ستؤدي الى زيادات في الدخل من خلال ما نصطلح عليه بـ مضاعف الاستثمار كما ان أي زيادة في الدخل لابد ان يذهب جزء منه لزيادة الاستثمار من خلال ما يسمى بـ المعجل(المسارع) ومن ناحية اخرى يمكن القول ان كل عملية استثمارية لابد ان يرافقها مستوى معين من المخاطرة وان تحقيق مستوى معين من العائد ولخلق دوافع حقيقية لتمويل الفوائض المالية الى استثمارات يجب ان تتوفر العديد من العوامل الاساسية لإنجاح هذه الاستثمارات منها ارتفاع درجة الوعي الاستثماري وتوفر المناخ الاقتصادي، القانوني، الاجتماعي والسياسي مع توفر الامان وحماية حقوق المستثمرين اضافة الى وجود سوق مالي كفوء وفعال في المكان والزمان المطلوبين للاستثمار ومن هنا اولت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الاموال اما في الدول النامية فلم يعطى هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رؤوس الاموال في هذه الدول وهذا ما سنعالجه لاحقاً.

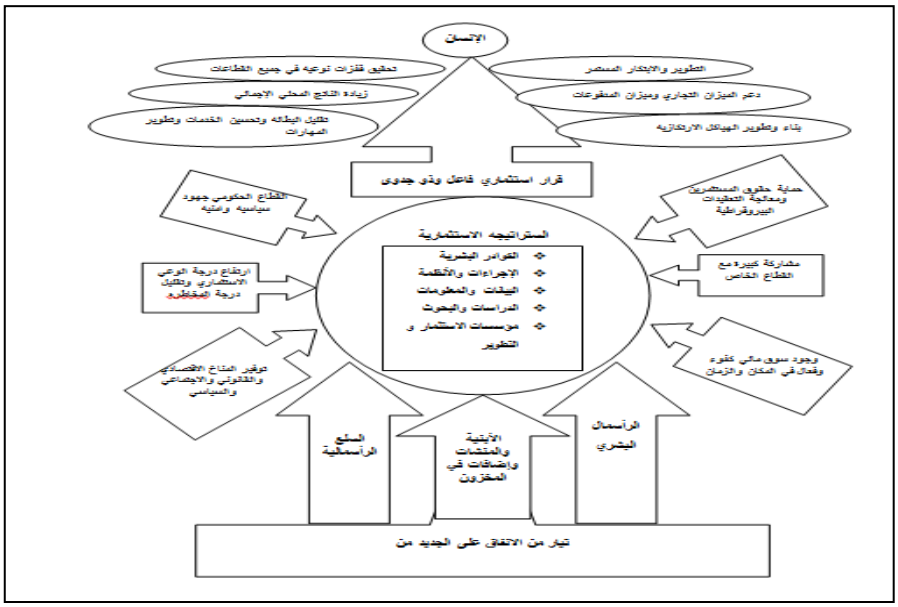

شكل (2) مخطط يوضح مسار العملية الاستثمارية ذات الجدوى

المخطط من اعداد الباحث اعتماداً على المعلومات الواردة في المبحث الاول

سادسا: الاستثمار الاجنبي : ان العقود الأخيرة حملت رؤى مغايره وافكارا كثيره اذ تغيرت الايديولوجيات وتبدلت الوقائع والنظريات في شتى مناحي الحياة سيما الاقتصادية ففي الوقت الذي كانت فيه الاستثمارات الاجنبية خلال سنوات الخمسينات والستينيات والسبعينيات تبحث عن الميادين المناسبة التي تعمل فيها دون ان تحظى بالترحاب الكافي من جانب الدول النامية بل وتجابه بالضد اصبحت هذه الدول في الوقت الراهن هي التي تبحث عن الاستثمارات الاجنبية وتشرع لها القوانين وتمنحها التسهيلات وتقوم بإصدار القوانين والتشريعات التي تساعدها وتمنحها المزيد من المغريات وتوجهها الى الميادين التي تناسبها داخل البلد بل اصبحت اغلب الدول النامية تتنافس من اجل الحصول واستقدام الاستثمارات الاجنبية.(Laura & Chauvin,2017,7)

وللوصول الى محدد واضح للاستثمار الاجنبي لابد من الاحاطة بكل مقتربات هذا المحدد وعليه يمكن ان نعرف مفهوم الاستثمار الاجنبي :- بانتقال راس المال من دولة المنشأ الى الدول المضيفة ليأخذ شكل الاصول والموجودات بما يسمح لصاحب راس المال التأثير في قرارات العملية الإنتاجية والاستثمارية.

وهناك مضامين كثيره لهذا المفهوم منها باختصار (Contessi, 2009,22):-

1. (كل استخدام يجري في الخارج لموارد ماليه يملكها بلد ما من البلدان)
2. تعريف منظمة التجارة العالمية(WTO) الاستثمار الاجنبي يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما(Home Country) بامتلاك اصول او موجودات في بلد اخر(البلد المستقبلHost Country) مع وجود النية لديه في ادارة ذلك الاصل
3. تعريف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاستثمار يشمل علاقات طويلة الاجل ويعكس المصلحة الدائمة والسيطرة على كيان مقيم في احد اقتصاديات غير اقتصاديات المستثمر الاجنبي المباشر او المشروع التابع للمستثمر الاجنبي (Javorcik,2004,5)

والمستخلص من هذه المفاهيم الثلاثة للاستثمار الاجنبي ثلاثة عناصر اساسية يتألف منها هذا المفهوم هي:-

1. ان يكون هذا الاستثمار خارج حدود بلد الموارد المالية.
2. نية المستثمر في المشاركة في ادارة هذه الموارد.
3. قبول البلد المستقبل لهذه الموارد بمبدأ المشاركة او بالعمل واقتسام ثمار العملية الاستثمارية.

ثانيا: نظره تاريخيه وروى فكرية: يعود تاريخ الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل فعلي في الدول النامية الى القرن التاسع عشر حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنيه الأساسية في مختلف انحاء العالم من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية(ولكن في الحقيقية دلت دراسات عديدة اشارت الى تاريخ ظهور الاستثمارات الأجنبية عند تأسيس شركة الهند الشرقية والتي اجيز عقدها في لندن عام1600م وهي شركة عابرة القومية).

سابعا: الاستثمار الاجنبي وانواعه

وظهر مصطلح الاستثمار الاجنبي المباشر في كتابات (Herbert feis1930م) لأول مره ويعد المصطلح العلمي (FDI)ملخصا لمصطلحها الشائع في اللغة الإنكليزية (Direct Investment foreign) واستخدم لأول مره من قبل (Cleona lewis1938م) (ErdalDemirhan,2008, 4) .

وقد ادى الاستثمار الاجنبي المباشر دورا مهما واساسيا في التنمية الاقتصادية والتطور الصناعي لمختلف اقطار العالم المتطور الان مثل اقطار أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية وبحلول عام 1914م كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الاجنبي المباشر يقدر بنحو 15 مليار دولار وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الاكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الامريكية والمانيا وكانت امريكا اكبر متلق للاستثمار الاجنبي المباشر وفي عام 1928م بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر نحو66مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لاتزال اكبر المستثمرين وقد توجهت اكثر من نصف تلك الاستثمارات الى الدول النامية ولاسيما في امريكا اللاتينية واسيا خاصةً في قطاعي الزراعة والتعدين والبنى الأساسية وبشكل عام سيطرت بريطانيا في مرحله ما قبل الحرب العالمية الاولى على نحو 42%من المجموع العالمي الكلي للتمويل الدولي.

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية تغير نمط (FDI) اذ اصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات واصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية اكثر انواع الاستثمار شيوعا وقد ساد تخوفا بين البلدان النامية مبعثه الاثار السلبية المحتملة للاستثمار الاجنبي المباشر مثل خلق تبعيه اقتصاديه والتدخل السياسي وكان من شان ذلك ان شهدت هذه الاستثمارات تراجعا ملحوظا في تلك الحقبة...وفي السبعينات تأثر (FDI) بتحسن اسعار السلع الأولية سيما النفط والغاز وكذلك فوائض ميزانيات الدول المصدرة لتلك السلع الا انها لم تكن لصالح الاستثمار الاجنبي إذ اعيد تدوير تلك الاموال الى الدول النامية بشكل قروض قدمتها البنوك الدولية واصبحت الدول النامية اكثر اعتمادا على تلك القروض واقل اهتمام بالاستثمار الاجنبي المباشر ومما ساعد على ذلك استفادة الدول النامية من الزيادة في اسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجه الى استثمار اجنبي مباشر.(Chairman, 2017,2)

واستمر هذا التراجع في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر حتى النصف الاول من عقد الثمانينات اذ جهدت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي اثر هبوط اسعار النفط وبقية السلع الأولية وبالتالي عمدت الى تنفيذ برنامج يهدف الى تخفيض القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي لاستعادة الاستقرار الاقتصادي وبذلك بدا تدفق رؤوس

الاموال الدولية الى الدول النامية متركزة على الصناعات الموجهة للتصدير بسبب انخفاض تكاليف التشغيل وزيادة كفاية السوق.(Figlio, David, 2000,5)

وشهد عقد التسعينات تحرك عناصر الانتاج بشكل كبير وملحوظ عبر اقطار العالم واستمر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية. وبالنسبة للعراق فان الاستثمارات الاجنبية تكاد تكون سابقاً محصورة في القطاع النفطي ففي العهد الملكي كان الانتاج بيد الشركات الاجنبية البريطانية وبقية شركات اخرى هي صاحبة الامتياز في انتاج النفط حتى بعد نهاية العهد الملكي وتم الاستعانة عام1950م بالشركات الاجنبية على خلفية انشا مجلس الاعمار من اجل انجاز العديد من المشاريع في مجالات الزراعة والري والطرق والجسور اما الفترة التي تلت عام 1963م فقد حصل تغير في الفكر الاقتصادي الذي كان يميل نحو النظام المركزي الشمولي وما يسمى بالنهج الاشتراكي وهذا ما دفعها الى اتخاذ قرارات تعارض الاستثمار الاجنبي وبالتالي السيطرة على كل مرافق الدولة الاقتصادية مثل قرارات التأميم والمصادرة اما بعد عام 2003م وحصول التحول الى اقتصاد السوق فقد فتح المجال واسعاً امام أي استثمار من شانه خدمة الاقتصاد الوطني سيما الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال اصدار قانون الاستثمار الاجنبي رقم(39) لسنة 2003م والمضي قدماً في تنظيم العمل المصرفي والسماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع لها داخل العراق وكذلك اصدار قانون رقم (13) لسنة2006م الخاص بتشجيع الاستثمار الاجنبي وكل هذه الخطوات وغيرها لم تكن كافية لجذب الاستثمار المتوقع والجدول أدناه يبين ذلك:

جدول(1) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق بالدولار للمدة من 2004 . 2007

السنه	2004	2005	2006	2007
الاستثمارات بملايين الدولارات	300	515	272	448

المصدر/UNCTAD,world investment Report,2008,annex Table B.1

ان الارقام في الجدول اعلاه ان دلت على شيء فأنها تدل على الانخفاض الكمي للاستثمار الاجنبي المباشر في السنوات التي تلت عام 2003م على الرغم من حاجة الاقتصاد العراقي لمثل هذه الاستثمارات كحل لكثير من مشاكله كذلك تدل على عدم توفر المناخ المشجع للاستثمارات والذي ينعكس في افتقار قانون الاستثمار الحالي للكثير من المحفزات ولاستفحال البيروقراطية والفساد الاداري ولوجود الكثير من التقاطعات القانونية والادارية مما ينعكس سلباً على قدرة الاقتصاد العراقي الاندماج في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تتنافس فيه الدول لتحقيق هذا الاندماج والاستفادة منه قدر المستطاع.

أ- انواع الاستثمار الاجنبي: يقسم الاستثمار الاجنبي الى انواع عده وفقا للمعيار المعتمد في التقسيم وهذه الانواع هي من حيث معيار الزمن وهو التقسيم الذي يهمنا في دراستنا هذه :- (روبرت، 1999,373)

1. الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI):- هذا النوع طويل الاجل من حيث مدة الزمنية وبالتالي لا تقدم عليه الا الشركات والمؤسسات ذات الامكانات الضخمة كالشركات العابرة للقارات متعددة الجنسيات وهذا النوع من الشركات لا تقدم على الاستثمار الا من اجل مصلحتها بالدرجة الاولى لهذا يتم التحكم في الانتاج والاسعار من قبلها حصريا

2. الاستثمار الاجنبي غير المباشر(IFI):- ويتم هذا النوع من الاستثمار في الاسهم والسندات العامة او الخاصة للحصول على الارباح عن طريق المضاربة في سوق الدولة المضيفة له وهو استثمار قصير الاجل ويتم عادة من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار كشركات التامين وصندوق التقاعد وكذلك من الاشخاص. كذلك فان الاستثمار الاجنبي المباشر موضوع البحث يقسم حسب كيفية دخوله السوق المحلي الى :-

أ. شركات جديده اذ تقوم شركة او مؤسسة اجنبية بالاستثمار في السوق المحلي عن طريق افتتاح فرع او مجموعة فروع لها كمراكز توزيع لمنتجاتها وخدماتها وتحتفظ الشركة الاجنبية في مثل هذا النوع من الشركات حق الإدارة والتشغيل والتسويق وجميع الانشطة الاخرى الداخلة ضمن نطاق تحقيق اهدافها الاقتصادية وان احد اهم الفوائد الاقتصادية للاقتصاد المحلي لمثل هذا النوع من الاستثمار الاجنبي نمو اصوله كالعقارات عطفا على زيادة الطلب عليها من الشركة الاجنبية ومن اهم الفوائد الاقتصادية للشركة الاجنبية في مثل هذا الاستثمار نمو موارده المادية وغير المادية.

ب. شركات الاستحواذ :- اذ تقوم شركة اجنبية بالاستثمار في السوق المحلي عن طريق شراء نسبة من اسهم شركة محلية قائمة كافية لإدارتها وتطوير ستراتيجيتها المقبلة وفي هذا النوع من الاستثمار تتفوق العوائد الاقتصادية المتوقعة من النوع الاول من الاستثمار الاجنبي (الشركات الجديدة) بالإضافة الى زيادة الطلب على اصول الاقتصاد المحلي في هذا النوع من الاستثمار عن مستوى الطلب في النوع الاول من الاستثمار ومن اهم العوائد الاقتصادية للشركة الاجنبية في هذا النوع من الاستثمار نمو مواردها المادية وغير المادية بنسبة تفوق العوائد المتوقعة من النوع الاول من الاستثمار بالإضافة الى ان الشركة الاجنبية تبقي على موارد الشركة المحلية لاستثمارها في تحقيق اهدافها الاقتصادية المقبلة ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر من الخيارات المتاحة امام الاقتصاد المحلي عند توجهه لاستثمار مرافقه وخدماته.

ج. الشركات المشتركة:- اذ تقوم شركة اجنبية بالاستثمار في السوق المحلي من طريق مشاركة مستثمرا او مجموعة مستثمرين في تأسيس شركة جديده ضمن منظومة الاقتصاد المحلي وهنا يتقاسم كل من المستثمر الاجنبي والمحلي راس المال والاصول والموارد والادوات والتشغيل وجميع الانشطة الاخرى الداخلة ضمن نطاق تحقيق الاهداف الاقتصادية للشركة المشتركة وتتفوق العوائد الاقتصادية للاقتصاد المحلي من هذا النوع من الشركات على العوائد الاقتصادية المتوقعة من النوع الثاني من الاستثمار الاجنبي(شركات الاستحواذ) وبشكل عام تتباين عوائد كل نوع من انواع الاستثمار الاجنبي المباشر على منظومة الاقتصاد المحلي على المدى القصير وتتشابه على المدى البعيد.

ب- العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر: حتى تتوضح الصورة كامله حول العوامل المؤثرة على FDIلابد من توضيح الالية او الكيفية التي ينتقل بها راس المال من دوله الى اخرى وكما هو موضح في الشكل رقم(2) ان الدول يكون اختيارها المفضل لتوظيف راس المال متوقف على عائديه راس المال الموظف فالدولة ذات العائد الاكبر هي التي ستحظى برؤوس الاموال للتوظيف حيث نلاحظ الطلب على راس المال في الدولة (1) مرسوم من ناحية اليسار ،اما الطلب على راس المال في الدولة(2) مرسوم من ناحية اليمين ، والعرض الكلي المتوفر لراس المال في الدولتين موضح بطول المحور الافقي من س الى س1 فاذا كانت الاسواق تعمل بشكل تام (Perfectly) فان انتاجية راس المال (أي العائد على راس المال) يجب ان تكون متساوية في الدولتين وتحدث هذه الحالة عندما يتقاطع منحنيا الطلب في الدولتين عند النقطة (ن) عندها يحدث التوازن (ن) ويكون عائد راس المال متساوياً في الدولتين (س1ص1=س ص) ويوظف راس مال قدره س ك2 في الدولة (1) وراس مال قدره س ك1 في الدولة(2) والا سوف يكون هناك حافز لانتقال راس المال من استخدام الانتاجية المنخفض الى المرتفع وهذا ما حصل لدى النقطة (ج)وعندها يكون عائد راس المال

المستثمر في الدولة(1)اكبر منه في الدولة(2) أي س1ص2< س ص لذلك سيكون هناك انتقال لرؤوس الاموال الى الدولة (1)

شكل (3) توازن أسواق رأس المال: حالة دولتين

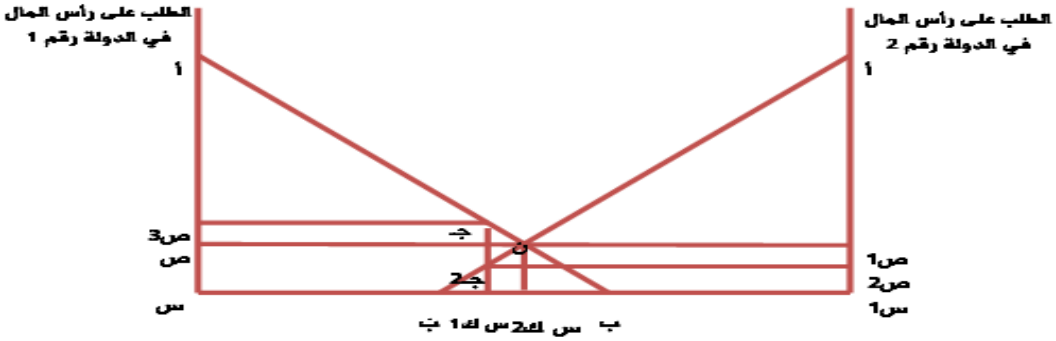

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على افتراضات سوقية لدولتين

وهناك الكثير من العوامل المؤثرة التي تعمل على توجه الاستثمار نحو المجالات التي تضعها في بوتقة العملية الاستثمارية وعليه تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الاجنبي المباشر استنادا الى الدوافع والمحفزات التي تؤدي الى حصول الاستثمار وقد امكن تصنيف انواع الاستثمار الاجنبي المباشر وفق الخيارات التالية (الخشمان ، 2006 ، 45)، :-

1. البحث عن المصادر:- يهدف هذا النوع من الاستثمار الى استغلال الميزة النسبية للدول سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة او وجود عماله ماهره ومدربه .
2. البحث عن الاسواق: وهذا النوع يهدف الى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في اسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والإقليمية) سيما التي كان يتم التصدير اليها في فترات سابقه.
3. البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والاسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية.
4. البحث عن اصول استراتيجية و يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك او شراكة لخدمة اهدافها الإستراتيجية.

وبشكل عام هناك ثلاثة عوامل رئيسة تعتمدها الشركات الاجنبية سيما العابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي:-

أ. السياسات الاستثمارية للدول المضيفة:- اذ ان البيئة القانونية والتشريعية للدول التي تأمل جذب الاستثمارات الاجنبية قصد تشجيعها على القدوم.

ب. الموصفات الاقتصادية للدول المضيفة:- أي الامكانات والموارد المادية والبشرية والطبيعية والفرص المتاحة.

ج. الاجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول تطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمار الاجنبي المباشر كالدعم المباشر وتوفير الخدمات اللازمة والحوافز وانخفاض مستوى الفساد الاداري وبقية الدعم اللوجستي والسوق الواسعة والجهاز المصرفي الحديث وعوامل الامان والضمان وغيرها وبطبيعة الحال فان محددات الاستثمار الاجنبي المباشر تختلف من دوله الى اخرى تبعا لسياسات وامكانات تلك الدول ورغبتها في فتح اسواقها للاستثمار ومدى ملائمة البنيه الاقتصادية لحصول تلك الاستثمارات.

ج- الاسس النظرية: ترتكز الاسس النظرية للاستثمار الاجنبي على رأيين متناقضين حول سلبيات وايجابيات هذا الاستثمار في البلدان النامية هي:-

1. الرأي الاول :- هناك فوائد للاستثمارات الاجنبية تتمثل في القيمة المضافة الى الدخل القومي من خلال ما تدفعها الشركة وغالباً ما يكون التوزيع النسبي للمتحقق من ناتج الشركة كما يلي (ساهرة حسين ، 2015 ، 32)

- رواتب واجور قوة العمالة المحلية30%
- رواتب القوى العاملة الاجنبية15%
- الضرائب المباشرة30%
- الارباح بعد الضرائب15%
- الاندثارات10%

إذاً هناك قيمة مضافة مباشرة يكتسبها الدخل القومي للبلد النامي وهي حصيلة الرواتب والاجور والضرائب،وجدير ذكره ان كثافة استخدام الموارد المحلية في نشاط الشركة الاجنبية يعمل على تقليص الاستيرادات من الآلات والمكائن باعتبار ان حصيلة ذلك تستقطع من الدخل وكما هو متعارف عليه في المعادلة التالية:-

$$Y=C+I+A+X-M$$

اذ ان كل انخفاض في الاستيرادات (M)يقابلها زيادة في الدخل القومي(Y).

2.الرأي الثاني :- اذا كانت جميع مخرجات النشاط الاقتصادي للمستثمر الاجنبي لا تعادل كلفة الفرصة البديلة للعمالة المحلية فان الاستثمار الاجنبي لا يصبح مجدياً وكذلك الحال لقوة العمل المحلية والذي هو المفتاح الاساس لتبيان حقيقة اثار الاستثمار الاجنبي على اقتصاديات البلدان النامية والدليل هو ان حصة عائد راس المال والربح هي في الواقع اجزاء مقطوعة من فائض القيمة تذهب الى جهات غير منتجة ،وعلية فان اية حصة تحصل عليها الشركات الاجنبية صاحبة راس المال المستثمر من القيمة المضافة مهما كان حجمها هي مجرد عملية تحويل لموارد البلد النامي الى الخارج باعتبار ان تلك الموارد تدخل للبلد النامي ويعطى مقابلها حجماً من الموارد المحلية ضمن حصة المستثمر الاجنبي بالقيمة المضافة .

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد العراقي

ان الاقتصاد العراقي تاثر ويتاثر بشكل كبير بالظروف السياسية التي مرت عليه منذ عقود ، وقد تأثر بشكل كبير بعد عام 2003 كونه قد تعرض الى تدمير البنى التحتية وعمليات التدمير للمنشئات الحيوية ، وقد زاد الامر سوءا بعد عام 2014 نتيجة تعرض بعض المحافظات العراقية للتدمير من قبل المجاميع الارهابية .

ومن جهة اخرى فان التغير المستمر في اسعار النفط العالمية وهبوطها لمستويات متدنية كان له الاثر الواضح على ايرادات الموازنة العامة العراقية ، وزاد من المشاكل الاقتصادية التي نتج عنها زيادة الاقتراض الداخلي والخارجي ، بحيث اصبح من الصعوبة معالجة هذه الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خصوصا مع انعدام الاستقرار الامني والسياسي.

اولا : مميزات الاقتصاد العراقي:

1. يعد اقتصاد ريعي مع اختلال بنية الانفاق العام: يمتاز الاقتصاد العراقي بكوه يعتمد على سلعة واحدة في ايراداته وذلك يعزز تبعيته للخارج ، فالنفط يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة ، وليس هناك في الامد القريب مؤشرات تشير الى امكانية تنويع مصادر الدخل .

جدول (2)

مساهمة ايرادات النفطية مقارنة بالإيرادات العامة (ترليون دينار)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات النفطية	51,7	76,9	43	53,2	61,9	72,6
الضرائب والرسوم	0,79	0,82	1,98	1,17	1,34	1,57
الفوائد	0,35	0,39	0,84	0,43	0,52	0,60
ارباح الشركات العامة	0,32	1	2,9	2	2,2	2,4
الايرادات غير الضريبية	1,39	1	1,6	1,5	1,57	0,97
اجمالي الايرادات	54,5	80,2	50,4	58,32	67,5	78,1
الاهمية النسبية للإيرادات النفطية الى اجمالي الايرادات	94,68	95,89	85,32	91,25	91,70	92,96
اهمية النسبية للإيرادات غير النفطية الى اجمالي الايرادات	5,24	4	14,52	8,75	8,34	7,1

المصدر: وزارة المالية – دائرة الموازنة السنوات 2007–2012

يتبين من الجدول (2) ان الايرادات النفطية تهيمن بشكل واضح على مجمل الايرادات العامة وان مجمل الايرادات غير النفطية لم تتجاوز اهميتها النسبية 14,52 بافضل احوالها ، ومن ناحية اخرى فان مشكلة الاقتصاد العراقي لا تتمثل بكونه اقتصاد ريعي فقط وانما تكمن ايضا في كيفية انفاق وتوزيع الايرادات العامة اذ ان النفقات التشغيلية تستحوذ بشكل واضح على مجموع النفقات العامة للدولة والذي من المفترض ان يخصص الجزء الاكبر من الايرادات النفطية للاستثمارات وذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل .

2. اختلال الاستثمارات العامة: ان حجم الاستثمارات الرأسمالية ينبغي ان يعمل على تحقيق الاهداف الموضوعة للسياسة الاستثمارية وتطوير البنى التحتية ، غير ان الاقتصاد العراقي يعاني من تخلف القطاعات الاقتصادية والتي تفوق قدرة الاقتصاد على معالجتها ، والجدول (3) يبين حجم التخصيصات التشغيلية والاستثمارية ضمن الموازنة العامة العراقية.

جدول (3)

التخصيصات الاستثمارية والتشغيلية في الموازنة العامة العراقية (2005-2013) مليار دولار

السنوات	اجمالي النفقات(1)	النفقات التشغيلية (2)	النفقات الاستثمارية(3)	نسبة
2005	35,981	28,431	7,550	20,9
2006	50,963	41,691	9,272	18,1
2007	51,727	39,062	12,665	24,4
2008	86,681	61,348	25,335	29,2
2009	69,165	54,148	15,017	21,7
2010	84,657	60.980	23,676	27,9
2011	96,662	66,596	30,066	31,1
2012	117,122	79,954	37,177	31,7
2013	138,424	83,316	55,108	39,7

المصدر: وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة للسنوات 2005-2013 .

يوضح الجدول (3) ان قيمة النفقات الاستثمارية للسنوات (2005-2006-2007) كانت منخفضة وذلك بسبب سوء الاوضاع الامنية والسياسية ، وبعدها بدأت قيمة النفقات الاستثمارية بالارتفاع بعد تحسن الوضع الامني والسياسي .

3. تدهور قطاع الخدمات: على الرغم من ان العراق يعد من اغنى البلدان بالموارد النفطية لكنه يعاني تردي الخدمات الاساسية كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ، ورغم كل المحاولات والمبالغ التي انفقت لتطوير قطاع الخدمات فانه لازال يعاني من سوء الخدمات المقدمة للسكان خصوصا الانقطاع المستمر للكهرباء مما زاد من معاناة المواطن العراقي وتحمله تكاليف توفي الخدمات من القطاع الخاص .

ثانيا :- الميزة المالية للاقتصاد العراقي

1- عجز مستمر ومستديم في تمويل الانشطة الاقتصادية منذ 2003 يضاف له عجز في الموازنة العامة بعد عام 2014 ولحد الآن يتم تمويل العجز بصورة اكبر من مصادر اهمها الدين العام (الداخلي والخارجي).هذا التمويل يمثل التزاما ماليا مستقبليا على الدولة الايفاء به.

2- هيمنة السياسة المالية على التوازن الاقتصادي والمستوى العام للأسعار . ونحن نقع في وهم من ان المستوى العام في الاسعار يحدده البنك المركزي . وهنا يفترض ان الدولة يمكنها تحديد المسار المستقبلي لمعدل التضخم من خلال اختيار أسلوب تمويل العجز وبالتالي فأن السياسة المالية هي التي تستحوذ على مسار تحديد المستوى العام للأسعار، وهنا يتحدد مستوى الاسعار من خلال تساوي القيمة الحقيقية للدين الحكومي مع القيمة الحالية للعجز في الميزانية العامة . بمعنى أن السياسة المالية تكون بمثابة الركيزة الأسمية Nominal Anchor لتحديد المستوى العام للأسعار .

3- ان الهيمنة المالية تؤثر على أداء البنك المركزي حتى ضمن إطار الوظيفة الواحدة له (وهي تحقيق الاستقرار السعري) والحد من التضخم بل تحمله أعباءً اضافية هنا يتحمل البنك المركزي والسياسة النقدية عبء الحفاض على المستوى العام للأسعار وليس تحديده ، من خلال مجموعة من الادوات أهمها مزاد العملة (للحفاظ على سعر صرف مستقر) وهذا المزاد يكلف السياسة النقدية خسائر تشغيلية تتجاوز المليار دولار سنويا.

4- وهنا انتقل المثبت الديناميكي من اسعار النفط الى مزاد العملة وهو مثبت لا يخضع اقتصاديا الى قاعدة (منفعة /كلفة) بل الى تحقيق منافع اجتماعية بكلفة اقتصادية.

1- أي تحول المثبت الديناميكي من ميزة ريعية الى عبء نقدي يستدعي استنزاف الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي ، وهذ ما يفسر انخفاض احتياطات البنك المركزي من (85) مليار دولار عام 2013 الى (46) مليار دولار عام 2016 وهذا نزف خطير اذ يفقد الاقتصاد العراقي حوالي 46% من احتياطاته خلال ثلاث سنوات.

ثالثا: المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي: يمكن ملاحظة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي خلال المدة (2013-2014-2015) من خلال الجدول التالي:

جدول (4) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسنوات 2013-2014-2015

المعطيات	2013	2014	2015
الناتج المحلي الاجمالي	272.346	262.841	192.404
الصادرات	104.7	97.9	50.7
الواردات	69.2	62.1	45.6
حجم التجارة الخارجية	173.9	160	96.3
نسبة التجارة للناتج	%64.8	%61.4	%50.2
الميزان التجاري(مليار دولار)	35.8	(11.871)	(13.474)
نسبة الفائض أو العجز في الميزان التجاري للناتج	%13.8	%5.42	%8.4
نسبة الايرادات العامة للناتج	%43.8	%40.2	%48.88
نسبة النفقات العامة للناتج	%52.66	%43.17	%62.09
عجز الموازنة(مليار دينار)	19128	7864	25414
نسبة العجز الى الموازنة	%52.66	%7.45	27.02
نسبة العجز الى الناتج المحلي	%7.03	%3	%13.21
الدين العام	62955.549	76386.8	97906.3
نسبته الى الناتج المحلي	%23.7	%29.5	%51.1
الدين العام المحلي	4255.549	9520.019	32142.805
نسبته الى الناتج	%1.7	%3.8	%16.78
الدين العام الخارجي	58700.00	66865.78	65763.5
نسبته الى الناتج	%22	%25.7	%34.32
عرض النقد الأول	73858	72692	65435

الاحتياطي النقدي للبنك	95155.350	81607.163	72475.715
رصيد ارباح البنك المركزي	2329.334	(2196.363)	(1029.608)
صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية للبنك المركزي	10561.283	(12938.106)	(15224.409)
صافي التدفقات من الانشطة الاستثمارية للبنك المركزي	(725.796)	4603.130	9409.013

المصدر:- التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات اعلاه.

نلاحظ من الجدول (4) جملة من الارتباكات في العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الكلية . فالناتج المحلي الاجمالي انخفض بنسبة 29.35% خلال سنتين ، مقابل ذلك انخفض حجم التجارة الخارجية بمعدل 44.62% خلال تلك المدة .هذا الانخفاض في حجم التجارة رافقة انخفاض في نسبة التجارة الى الناتج (درجة الانفتاح الاقتصادي) من 64.8% الى 50.2% لنفس المدة ومع انخفاض رافقه تحول في الميزان التجاري من حالة الفائض عام 2013 (بلغ 35.8 ترليون دينار) الى حالة العجز في الميزان التجاري إذ بلغ 11.671 و 13.474 ترليون دينار للسنوات 2014و 2015 على التوالي.

أي ان العراق ليس امام حالة عجز مزدوج (Twin Deficit) في الميزان التجاري والموازنة العامة ،وإنما امام حالة عجز يتعدى الازدواج الى انخفاض الطلب الكلي مع ضغوط انكماشية (بسبب الاجراءات التقشفية) اي ان الاقتصاد يمر بحالة كساد ثلاثي الابعاد (عجز مالي مع مديونية عالية أولا وانخفاض في العرض الكلي متمثلا في انخفاض حقيقي في انتاج السلع والخدمات ثانيا واخفاض في الطلب الكلي متمثلا في انخفاض الكتلة النقدية والقاعدة النقدية بسبب اجراءات التقشف ثالثا).

المبحث الثالث : اهمية الاستثمار الاجنبي للاقتصاد العراقي

تشكل الاستثمارات الاجنبية المباشرة مصدرا للتمويل في الدول النامية ومن ضمنها العراق فمن المؤمل ان الاستثمارات تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن الخطأ التصور بان المنافع التي يمكن ان تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة يمكن الحصول عليها دون تكلفة فالمستثمرين لهم دوافع من تدويل انشطتهم كما ان الدول التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول اخرى تسعى من وراء ذلك الى تحقيق اهداف اقتصادية وسياسيه مما يعني ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار وتعتمد درجة استفادة كل طرف الى حد كبير على سياسات واجراءات الطرف الاخر بشان نوعية وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين.

اولا: فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر: من الممكن اجمال فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد العراق بشكل خاص في النقاط التالية:-

1- توفير مصدر متجدد وبشروط جيده للحصول على الموارد المالية او رؤوس الاموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية اذ يعاني العراق من معضلات مالية واقتصادية تعود الى تركة الحروب والحصار الدولي و الفساد المالي والاداري وتنامت هذه العوامل خلال السنوات القليلة الماضية اذ ان الاستنزاف المادي والإنساني كلف البلاد ثمنا باهظا بفعل الصراعات الداخلية ومن ناحية اخرى لا يمكن مستقبلاً الاعتماد فقط على عوائد الصادرات النفطية رغم انها اساسية في الوقت الحاضر لما قد يترتب على ذلك من مخاطر جديه سواءٌ بغياب الضمانات لاستمرار هذا

المورد الحيوي بصورة ثابته مستدامه نتيجة لأسباب كثيره منها اضطراب اسواق النفط المالية وتذبذب الاسعار وكما هو واضح وجلي في الجدول رقم(5) وشكل رقم(4) فضلا عما يتعرض له القطاع النفطي من عوارض جسيمه كأعمال التخريب وانقطاع التصدير والتهريب والفساد الاداري لذا يتوجب العمل على تنويع مصادر الدخل والتمويل سيما اذا علمنا ان النفط له هيمنته على مجمل القطاعات السلعية سواءٌ من ناحية عوائده والتي تشكل مابين98.90%من اجمالي الصادرات.. كما انه يعتبر المصدر الاساسي لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي...وتشير الدراسات ان العراق يعتمد بنسبة95%من موازنته العامة على الايرادات النفطية وانه بحاجه الى200مليار دولار للنهوض ببرامج اعادة الاعمار ..(18)..وتأهيل البنى التحتية والخدمات الأساسية كالكهرباء والتعليم والماء والصحة وبقية المرافق الحيوية. (النداوي، 2014، 672)

جدول (5) يبين اسعار النفط في السوق العالمية للمدة من ايلول2005. اذار 2010

السنه	الشهر/9	الشهر/8	الشهر/11	بداية عام	الشهر/7	نهاية عام	الشهر/10	الشهر/3
	2005	2006	2007	2008	2008	2008	2009	2010
السعر	60.75	71.45	90.54	90	137.11	33	76.49	78.65

المصدر /مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون المتوفر على الموقع الالكتروني: www.economyfkuwait.blogspot.com

شكل (4) يبين أسعار النفط في الاسواق العالمية للمدة 2005-2010

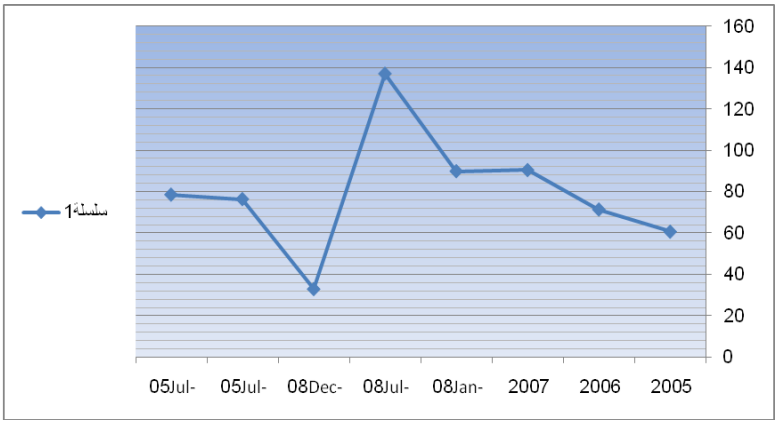

المصدر: من بيانات جدول (5)

2- الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وايجاد طبقة جديدة من رجال الاعمال عن طريق قيام افراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار او استحداث مشروعات جديده مسانده للمشروعات الاستثمارية الأجنبية مما يمكن القطاع الخاص الاسهام في عملية التنمية سيما تنمية الملكية الوطنية عن طريق رأسماله او رؤوس الاموال الأجنبية او ايجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار وبيوتات التمويل واسهام القطاع الخاص في عملية البناء يمثل في الجانب الثاني دعما لعملية التطور الديمقراطي من خلال خلق قطاع اقتصادي او مساحة معينه من الاقتصاد الوطني مستقله عن هيمنة

الدولة وسيطرتها مما يحد من قدرتها على التسلط بما يفضي الى بناء شراكه بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التكامل بينهما لكلاهما والمجتمع. (خنجر، 2016، 167)

3- حصول العراق على التكنولوجيا الحديثة سيما في قطاع الصناعة والمعلوماتية وهذا امر غاية الحساسية نظرا لما للتقانة الحديثة من دور في تطور وبناء البلدان وفي اختصار زمن الكينونة الوطنية على مختلف الصعد ومعروف ان الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق طيلة 13عاما ادى الى انقطاع العراق عن التطور العلمي والتكنولوجي بالنسبة لبقية العالم ما ادى الى اتساع الفجوة التقنية بينه وبين بقية دول العالم من جهة ومن الجهة الاخرى تقادم التقنية المستخدمة في اغلب المؤسسات الإنتاجية والخدمية وهذا مبرر كاف لاستقدام الاستثمارات الاجنبية المباشرة، واصبحت عملية اقتناء التكنولوجيا تثقل كاهل الاقتصادات النامية اذ قدرت في بعض سنوات منصرمه مدفوعات العالم النامي لاستيراد بعض عناصر التكنولوجيا بأكثر من 1/3ثلث مدفوعاته لخدمة الديون وبنحو 2/3 ثلثي اجمالي التدفق السنوي من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهذا ثمن باهض بالنسبة للاقتصادات النامية ولهذا يجب الاستفادة من وجود الشركات الاجنبية اذ تساهم في تضييق الفجوة المتسارعة عالميا علما ان الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك نحو 95%من التكنولوجيا وهذا يعني سيطرتها على سوق التكنولوجيا.

4- توفير فرص عمل جديده فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الكوادر البشرية اذ تقدر حجم العمالة المتاحة في العراق بنحو (8.5)مليون شخص(حسب مصادر البنك الدولي)وتقدر حجم البطالة بعد احداث عام 2003م بنحو 30% ويضاف الى هذا العدد ما يعرف بالعمالة الناقصة أي ان عدد كبير من العاملين في القطاعات غير المنظمة بأجور متدنية وساعات عمل متذبذبة.. ومما فاقم من مشكلة البطالة في العراق تسريح الجيش وقوى الامن الداخلي وحل وزارة الاعلام وتسريح العاملين في عدد كبير من معامل وانشطة القطاع الخاص بسبب توقف الانتاج مباشرةً بعد الاحداث وتعرض الاسواق العراقية لعملية الاغراق من قبل دول الجوار كل هذا جعل ساحة العراق مناسبه لاستقدام الاستثمار الاجنبي المباشر كونه مطلب مناسب على الاقل في المرحلة الراهنة اذا اخذنا بنظر الاعتبار اضافه الى المؤشرات السابقة ان العراق يتصف بنسبه نمو سكانيه عالية في قطاع الشباب ونسبة كبيره بقوة العمل تقدر بـ2.4% في السنه حيث يدخل كل عام(170)الف عامل جديد...الى سوق العمل ومن جهة اخرى يعد الطلب على العمل لاستيعاب جميع الداخلين الجدد اليه والعاطلين عن العمل منخفض في الوقت الحالي اذ ادت الصراعات والتدهور الاقتصادي الى الاضرار بالعديد من فرص العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء ونتيجة لذلك يعاني العراق احدى اعلى نسب البطالة في المنطقة اذ يعد اكثر من النصف عاطلين عن العمل في صفوف الشباب وكذلك من نسبة عالية جدا من الفقر(اكثر من23%)في وقت تقدر فيه نسبة مشاركة النساء في العمل بنحو 13%وهي نسبه منخفضه وفقا لمعايير دول المنطقة.

كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعمل على اذكاء المنافسة بين الشركات والمؤسسات العراقية ومثيلاتها الاجنبية وما ينتج عن هذا التنافس من منافع تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتج والخدمات اذ ان اشتداد المنافسة هذه حتى بين الشركات الاجنبية العاملة في البلد وبين الشركات الاخرى خارج البلد يجبر الشركات البحث عن سبل جديده لزيادة الكفاءة بما في ذلك توسيع نطاق وصولها الى اسواق جديده في مرحله مبكرة وهذا يصب في خانة منفعة البلد....لقد اصبح من البديهي الحديث عن الاستثمار الاجنبي المباشر يعني الحديث عن الشركات العملاقة ودورها في الاقتصاد العالمي كونها موجهاً مهما للنشاطات الاقتصادية الدولية اذ عمدت الى تدويل الانتاج عبر تصدير راس المال بعد ان كانت الاستثمارات الاجنبية تركز على الاستثمار في القطاع الاولي .

كما ان المساعدة في فتح اسواق جديده للتصدير سيما ان الشركات الاجنبية العملاقة لديها افضل الامكانيات للوصول الى اسواق التصدير بما تملكه من خبرات ومهارات تسويقيه عالية اذ يشير تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي عام 2002 الى ان دور الاستثمار الاجنبي عن طريق الشركات الدولية اخذ في التعاظم في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة وذكر التقرير ان عدد هذه الشركات بلغ عام 2001 حوالي 65 الف شركة اجنبية تضم بين حناياها 850 الف شركة اجنبية تابعه لها في شتى انحاء العالم ويقدر عدد العاملين فيها بحوالي 54 مليون شخص مقارنة بنحو 24 مليون شخص في عام 1990 وقد بلغ رقم مبيعاتها نحو 19 تريليون دولار أي ضعف قيمة الصادرات العالمية في حين كان الرقمان متساويان في عام 1990 واستأثرت الشركات متعددة الجنسية والشركات التابعة لها بعشر الناتج المحلي العالمي الاجمالي حسب ما ذكره تقرير الاستثمار العالمي انف الذكر.

وان الدور الفاعل والاسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات العراقي عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية والاقتصاد العراقي معروف كونه اقتصاد احادي الجانب يعتمد مباشرة تقريبا او موازنته تعتمد على ايرادات النفط كما اسلفنا وكما قلنا ان هذا الاقتصاد شهد بعد احداث 2003 وقبلها بسنوات ابان فترة الحصار الدولي تدميراً كبيراً اصاب بناه التحتية في الزراعة والصناعة والخدمات اذ يوجد في العراق الان (192)مشروعا يعمل فيها بحدود نصف مليون عامل كما ذكرت انفا وهذه المشاريع تعتبر الان بحكم المتقادمة تكنولوجيا وتشكل عبئا على الاقتصاد العراقي اضافه الى ما تعرضت له من عمليات سلب ونهب توقف اغلبها عن العمل والباقي يعمل بوضعيه غير اقتصاديه.

اما في الميدان الزراعي فهو الاخر يعاني مشكلات كبيره ومعقده انعكست على مشاركته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت هذه النسبة(7%)عام2008م.

اذن فالعراق بحاجه ماسه للاستثمارات الاجنبية المباشرة لتدوير عجلته الصناعية والزراعية مما يزيد من فرص حصوله على العملات وتقليل خروجها منه وهذا يحسن من وضعية ميزان المدفوعات لديه...ولنأخذ قيمة العجز في الميزان التجاري الغذائي مثلاً لما ذهبنا اليه في ضرورة استقدام الاستثمارات الاجنبية الى العراق لأحداث تنمية شامله وعاجله سيما في القطاع الزراعي الذي يعتبر مصدرا لابأس به للعملات الاجنبية اذ بلغت الصادرات الزراعية للعراق عام2002م رقما متدنيا جدا لم يتجاوز 7 مليون دولار يتكون معظمها من المواد الخام والحيوانات الحيه والخضراوات في حين بلغت واردات العراق الغذائية نحو 1720مليون دولار لنفس السنه وبذلك فان قيمة الفجوة الغذائية او قيمة العجز في الميزان التجاري الغذائي للعراق قد بلغ 1713مليون دولار (جميل ، 2013، 9)..وهذا الرقم في ازدياد مالم يتدارك بحلول انيه وسريعة ومنها استقدام الاستثمارات الاجنبية المباشرة للمساهمة في التنمية الزراعية.

ثانيا: **الفرص المتاحة:** محور الفرص المتاحة هو الإجابة عن السؤال التالي:-

اين يمكن ان نوجه الاستثمارات الاجنبية في حالة استقدامها ؟ اي في أي قطاع بمعنى أي قطاع له قصب السبق في الاهتمام للتسريع بعملية التنمية وعملية اعادة الاعمار ما دام انه قد ثبت ان الاستثمارات الاجنبية لها مالها من ايجابيات على الاقتصاد العراقي كما فصلنا سابقا.

ولكي نجيب على هذا السؤال يجب ان نعرف ان الاقتصاد العراقي يتضمن القطاعات التالية:-

1. القطاع الصناعي وبضمنه استخراج وتسويق وتصنيع النفط.
2. القطاع الزراعي بما يضم من الشق الحيواني.
3. القطاع التجاري متضمنا حركة السلع تصديراً واستيراداً بيعاً وشراءاً جمله ومفرد.

4. القطاع الخدمي مشتملاً الخدمات المالية والمصرفية والتامين.

ومن المعروف ان كل قطاع له مقومات متوفرة كماً ونوعاً على مستوى مساحة العراق اذ يتميز هذا البلد بامتلاكه ثروه نفطيه هائلة اذ يقدر الاحتياطي المؤكد من النفط بحوالي (112) مليار برميل وما يقارب ضعف هذا الرقم كاحتياطي محتمل اما احتياطات العراق من الغاز فتبلغ (30000)(1)مليار متر مكعب وتمتاز الثروة النفطية في البلد بانخفاض تكاليف التطوير والانتاج مع ارتفاع انتاجية البئر وقلة العمق مقارنة بالدول الاخرى علاوة على امتلاك العراق بنيه تحتيه جيده في خطوط الانابيب ومستودعاتها ومحطات الضخ لتسهيل عملية ربط الحقول الجديدة بمرافق التصدير ثم هناك توفر الامكانات الزراعية مع وجود امكانيه للاستثمار في استصلاح اراضي شاسعه مع انخفاض المستوى النسبي لأجور اليد العاملة بشكل عام عما متوفر لدى الدول المجاورة ويمكن ان يعد العراق من الدول التي تمتلك هذه الميزة اذا استثمرت مبالغ كبيره في كل من قطاعات البنيه التحتية والقطاعات الإنتاجية ويتأتى حجم السوق من العوامل الحاسمة في قرارات الاستثمار فكلما اتسع حجم السوق زادت فرص الاستثمار وزادت جدوى اقامة مشاريع بطاقات كبيره وتعد السوق العراقية من الاسواق الواسعة نسبياً فالسوق يتأثر بعوامل افقيه وهي حجم السكان وكذلك تتأثر السوق بعوامل عموديه وهي مستوى الدخل والمعيشة للأفراد فضلاً عن توفر الخبرة النسبية في مجال الصناعات الأساسية ذات القيمة المضافة وذلك لتوفر المواد الخام الخاصة بها بنسبه كبيره مما يجعل الاستثمار فيها يشكل اولويه بالنسبة للبلد وذا جدوى كبيره بالنسبة للمستثمر اذن فالعراق بيئة صالح ومشجعه لاستقدام الاستثمارات الاجنبية ولكن السؤال هنا أي القطاعات لها الأولوية في الاستثمار؟ ولكي نجيب على السؤال يجب ان ندرك ان العراق والاقتصاد العراقي بشكل ادق يمر بمرحلة انتقالية من اقتصاد مخطط مركزياً الى اقتصاد السوق هذا اولا وثانيا ان الوقائع تقول ان الاقتصاد العراقي في مازق بعد الانهيار الذي لحق به نتيجة سياسات النظام السابق والدمار الذي لحق به بعد الاحتلال الامريكي وكل هذا ادى الى معاناة العراق من صعوبات ماليه بالإضافة الى الواقع الحالي الذي يشير الى ان من 10.8%من السكان يقبعون في فقر معدم وانه بحدود 15.12%تحت خط الفقر المعدم.

المطلوب اذن التوجه السريع والآني لتنمية واعمار سريعين للوصول الى حالة التوازن وبالبدء بمرحلة الانطلاق وصولاً لمرحلة الدفع الذاتي للاقتصاد العراقي وبهذا نصل الى حقيقة مفادها وجوب التوجه الى قطاع ذو مردود مجزي وكبير وسريع الجني كي يفيض بنفس الكبر والسرعة على بقية القطاعات تنميةً واعماراً ولا اعتقد وجود قطاع بهذه المواصفات مثل القطاع النفطي للأسباب التالية:-

1. موارده تمثل مصدر مالي مهم لرفد الخطط التنموية ولإعماريه حيث يحتل مساحة كبيره في جسد الاقتصاد العراقي ان إيراداته شكلت مانسبته98% من ايرادات الموازنة العامة للدولة عام2008 بالمقارنة مع المصادر الاخرى لإيرادات الموازنة كما ذكر انفاً.
2. يعتبر مصدراً ضخماً للعملات الاجنبية لتسديد قيمة الواردات بل يكاد المصدر الوحيد حيث ان أقيامه تؤلف 100%تقريباً من ايرادات العراق النقدية من الخارج .
3. القطاع النفطي والصناعة النفطية توفر مصادر الطاقة والوقود اللازمين للأغراض الصناعية والاستهلاكية.
4. ماده اوليه اساسيه للعديد من الصناعات خاصةً صناعة الاسمدة والمطاط والمنظفات والمنسوجات وكل صناعة البترو-كيمياويات.
5. اهمية الصناعة النفطية الاستراتيجية في مستقبل الاقتصاد العالمي من خلال حجم الاحتياطات المؤكدة والموارد النفطية غير المؤكدة (112) مليار برميل مثبته وضعف هذا الرقم محتمله) وكميات الانتاج المتوقعة.

ثالثا: تطوير واستثمار القطاع النفطي نموذج للفرص المتاح: هناك جدل لا ينتهي حول جدوى الاستثمارات الأجنبية والرأي التقليدي يشير ان هذه الاستثمارات تأخذ اكثر مما تعطي اما الرأي الحديث المستنبط من تجارب الواقع فيشير الى ان هذه الاستثمارات هي من انجح اليات التنمية الشاملة في البلد المضيف وما بين الرأيين يوجد فريق ثالث يرى وجوب الاعتراف بوجود اهداف مشتركة بين اطراف الاستثمار(شركات عالمية البلد المضيف البلد الام) يمثل ركيزة اساسية لتفعيل الاستثمارات الاجنبية ويتحقق الهدف من الاستثمار الاجنبي من خلال الادارة الجيدة بين الاطراف الثلاثة والالتزام بما اتفق عليه بما لا يتعارض مع مصالح بعضها البعض والباحث طبعا مع الفريق الثالث من اجل ضمان المصالح الوطنية وبشكل عام نصل الى حقيقة مفادها ان لا مفر من دخول الاستثمارات الاجنبية في مثل ظروف تلك التي يعيشها العراق لإصلاح وتطوير القطاع النفطي في ظل اقتصاد مدين بـ نحو 127مليار دولار حسب ما ذكر في التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني لسنة2009 ومعاناة من صعوبات ماليه واختناقات اقتصاديه يمكن تخطيها بواسطة الاستثمار الاجنبي المباشر وفق ضوابط تصون المصالح الوطنية اذ ما علمنا ان قيمة الاستثمارات المطلوبة في قطاع انتاج النفط والغاز وتصديرهما تصل الى حوالي (30) مليار بضمنها كلفة الاستثمار الانيه والكلف المطلوبة للوصول الى طاقة 6مليون ب/ي ونفقات النشاط الاستكشافي للمحافظة على المستوى الاحتياطي وتحسين طاقة التصدير والتصفية.. وهذا رقم كبير نسبياً بالنسبة لمعطيات الواقع الاقتصادي للعراق حيث تذهب حوالي 60% من الموازنات السنوية كمصروفات تشغيليه و30%تغطية البرنامج الاستيرادي بالعملة الاجنبية.. من هنا جاءت الحاجة للتمويل الخارجي وبأسرع وقت فالوضع لا يحتمل التأخير حيث تشير اخر الاحصائيات المتوفرة الى ان هناك 2300 بئراً نفطياً موجوده ومحفوره فعلاً في العراق وان معدل الانتاج اليومي لا يتناسب مع عدد الابار الموجودة بسبب عدم توفر القدرات الاستثمارية(التكنولوجية والمالية) لوضع هذه الابار على خطوط الانتاج الاقتصادي.. وهذا لا يتم الاّ عبر الاستفادة من التقنيات الحديثة في صناعة النفط العالمية خاصةً في مجال تقنيات الاستخلاص النفطي القانوني(الحفر بالبوليمر والحقن بثاني اوكسيد الكاربون والابار الذكية والحفر الافقي) وهذه الاساليب لم يتمكن الفنيون العراقيون من معرفتها كونها اساليب حديثة ومتطورة وهي قطعاً تقلل من كلف الانتاج خاصةً في الحقول القديمة هذا ما يتعلق بالجانب العراقي اما الجانب الاخر أي الشركات الاجنبية فعوامل الجذب للاستثمار في العراق كبيره لا نريد التوسع فيها ولكن اهمها كلفة انتاج البرميل الواحد من النفط الخام العراقي حيث يعد الاوطأ عالمياً فمتوسط انتاج البرميل الواحد من النفط الخام هي دولار واحد وتعد هذه الميزة أي كلفة الانتاج المنخفضة جداً بالمقارنة مع البلدان المنتجة الاخرى من العوامل المهمة التي تشجع على الاستثمارات النفطية لأنه ينعكس على ارقام الربح المتحقق والشركات هدفها تحقيق اعلى الارباح.

رابعاً: اصلاح القطاع النفطي: هناك مسلمات يجب اقرارها والعمل في ضوئها مفادها ان الاستثمار في القطاع النفطي يفترض وجود مدخرات محليه لدى القطاع النفطي وكذلك المقدرة على استقدام استثمارات اجنبية للعمل في هذا القطاع او ربما النجاح في عقد قروض مالية تسدد من النفط الخام المنتج وكل هذه الفرضيات تعتمد بشكل كبير على العوامل التالية:-

1. رغبة الشركات العالمية الاستثمار في العراق.
2. بقاء التصورات الملائمة بشان السوق العالمية مثل عرض النفط في العالم وحصص اوبك ضمن هذا المعروض العالمي ونمو الطلب العالمي ومستويات الاسعار المجزية.
3. امكانية اعفاء العراق من نظام الحصص داخل اوبك نظراً للظروف التي يمر بها الان او على الاقل اخذ هذا الامر بنظر الاعتبار عند تحديد الحصص.

نحن كما اسلفنا اصبح لدينا تصور واضح عن واقع الاقتصاد العراقي المنهك المدين المتخلف لذلك فان الاتجاه نحو الاستثمارات الاجنبية انما يتم بهدف سد النقص وسد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار...وفي ظل هذه المسلمات والفرضيات والعوامل يجب ان يصار إلى اختيار صيغ الاستثمار المرغوبة بما يخص الاستكشاف والانتاج والتسويق اذ ان هناك ثلاثة انواع رئيسية من العقود النفطية في العالم ويندرج تحت هذه الانواع الثلاثة الاسماء الكثيرة والمختلفة من العقود وهي:-

اولاً:- عقود الخدمة . عبارة عن خدمات استشارية او اعمال مهنية تقدمها الشركات الاجنبية للكادر النفطي الوطني او لصناعة النفط الوطنية لقاء اثمان او اجور معينة وعادةً تستفاد شركات النفط الوطنية لسنوات معينة من هذه الخدمات في بعض المجالات والاعمال النفطية من أجل أعادة تأهيل وتطوير القطاع النفطي.

ثانياً:- الامتيازات القديمة وهذه امرها معروفاً ولازالت فاعلة في بعض البلدان وهي تعني ان الشركات مسؤولة عن كل شيء في قطاع النفط حتى البيع في الاسواق العالمية مقابل نسبة معينة تعطيها الشركة الى الدولة المضيفة عن كل برميل نفط يباع.

ثالثا:- عقود المشاركة بالإنتاج ويتضمن هذا النوع من العقود القيام باستثمارات مكثفة من اجل الانتاج والتطوير والاستكشاف وعمليات اخرى يتم استنباطها من خلال شروط العقد حسب الظروف الموضوعية المتعلقة بالحقل والدولة وتتضمن هذه العقود على نوعين من التعويضات او ما يسمى بنفط الكلفة ونفط الربحية ونفط الكلفة عبارة عن تعويض الشركات الاجنبية بكميات من النفط بهدف تغطية كلفة استثماراتها وبعد تسديد هذه الكلف تحصل هذه الشركات على نفط الربحية وهو كمية محدده من النفط من اجل تحقيق بعض الارباح بنسب معينه ولفتره محدده من الزمن حسب الاتفاق بين الطرفين.

وفي حاله مثل الاقتصاد العراقي فانه ينبغي ان لا يصار الى السير خلف اجتهادات تخضع للفرضية الانية الضيقة، انما يجب النظر الى الواقع نظره تضع مصلحة البلد بمنظار علمي اقتصادي استراتيجي اذ هناك ابار في حقول قديمة وهناك استكشافات جديده وهناك حقول غير مستكشفه وهناك تعثر في عمليات المسح والاستخراج والنقل وكل مرحلة من هذه المراحل تحتاج الى نوع معين من العقود ويجب ان لا نخلط الأمور ونخضع كل هذه المراحل القطاعية الى نوع واحد من العقود تحت ادعاء التمسك بمصلحة البلد ويجب العمل بمهنيه فالحقلXاذا كان من منظار علمي اقتصادي يحتاج الى عقد خدمة يتخذ القرار بعقد خدمة اما وان هناك حقول تحتاج الى ضخامة في الاستثمار وتفرض عليها عقود خدمه فالأمر طبقاً للمعطيات المالية والتقنية والبشرية غير مجدي ومجافي للحقائق في الميدان والنتيجة تأخير عمليات البناء والتطوير والانتاج وخساره بمقياس الزمن وكثير ما يستشهد المتخصصون بصناعة النفط بتجارب الدول التي سبقتنا في هذا الميدان حيث يشيرون الى ان زيادة الانتاج بمقدار (500.000) ب/ي خلال السنتين القادمتين وهي زيادة بسيطة بالنسبة للاحتياطي العراقي يحاول المشرفون على القطاع النفطي تطبيق(عقود خدمة)مع الشركات العالمية على الرغم من التجارب السابقة مع هذه الشركات وعلى الرغم من قيام هذه الشركات من تقديم بعض الاستشارات المجانية بدون فوائد تذكر او مكاسب مهمه لذا يجب ان يصار الى دراسة الظروف ومتطلبات تطوير الصناعة النفطية بشكل علمي مهني واقعي ودراسة تجارب الدول المنتجة التي جربت الاعتماد على عقود الخدمة كإيران والكويت ولم تستفد منها شيئاً لتحقيق أي زيادة في الانتاج لذلك فان قدرة العراق في الاستفادة من عقود الخدمة ستكون محدودة وفقاً لطبيعة المهمة وليس لكل مراحل عملية الاستثمار نظراً للإهمال الذي عانت منه صناعة النفط في العراق لظروف معروفه واستطيع تشبيه عقود الخدمة عندما لا تبرم في غير موضعها او حاجتها بالعامل الذي يعمل لتأدية عمل معين باجر مقطوع محدد وعامل اخر يأخذ على عاتقه تأدية هذا العمل باتفاق مع صاحب العمل باجر هو

يرضى ومقتنع به ويعتبره مجزيا فالعامل الثاني سوف يهتم بزمن الانجاز ونوعية العمل اما الاول فيعمد كالمعتاد الى تعداد ساعات العمل المتعارف عليها ويرحل عن موقع العمل سواءٌ انجز العمل ام لم ينجزه بما يرتب اثاراً سلبيه معروفه (الزبيدي ، 2008، 12).

وفي المقابل هناك عقود تلازم الكثير من متطلبات صناعة العراق النفطية وتعجل من عملية الانتاج الا ان الياتها وكلفها تختلف وهو ما يجب حسابه حيث ان ما يحتاجه العراق بشكل عاجل ومباشر الاستثمارات الاجنبية اللازمة واقصر طريق لذلك هو(عقود المشاركة) رغم الخوف والتحفظات من قبل البعض الذي يعتبرها ممهداً وطريقاً للسيطرة على مقدرات الثروة النفطية وبالتالي حرمان العراق من جزء منها وان الواقع يقول ان هذه العقود اعتمدت من الكثير من الدول كإندونيسيا والجزائر وليبيا ونجحت وجنت هذه الدول منها فوائد جمه اذ ان هذا النوع من العقود يسمح للشركات ببذل استثمارات ضخمه قادرة على اختصار الزمن ومضاعفة الطاقة الإنتاجية لكن كلفتها تختلف كما اسلفت عن اثمان بقية العقود فهي تمنح للمستثمر الاجنبي نوعين كما اسلفت من النفوط هي نفط الكلفة ونفط الربحية وعند مقارنة الارباح مع الكلف مع عامل الزمن نخلص الى نتيجة وهي بالتأكيد لصالح البلد المضيف وهذه العقود خاضعة للنقاش والمفاوضات وهنا تبرز كفاءة المفاوض الوطني العراقي وقدرته على الحصول على افضل الصيغ في ظل متغيرات كلها تقريبا في صالحه مثل عدم وجود فائض في المعروض والاسعار المجزية.(تغريد، 2016 ، 10)

الاستنتاجات

1. طالما يوجد نقص في مصادر تمويل التنمية واعادة الاعمار في العراق فلابد من اللجوء الى الاستثمار الاجنبي المباشر اذ يمثل احد مصادر التمويل الخارجي البديل للمصادر المحلية.
2. ان عزل الاقتصاد العراقي عن حركة الاقتصاد العالمي لا يخدم عملية التنمية والتطور بل يعمل بالضد من ذلك باتجاه تخلف هذا الاقتصاد بما ينعكس على حياة المواطن.
3. هناك مصلحة مشتركة بين المستثمر الاجنبي والبلد المضيف لان كلاهما يربح من عملية الاستثمار وان البلد المضيف هو اكبر الرابحين لان نتاج عملية الاستثمار سوف تبقى على ارض هذا البلد ويسجل لصالحه من خلال ما أحدثه من تطوير البنية الاقتصادية وتطوير المهارات ورفع مستوى الرفاهية.
4. ان الاستثمار المحلي يحفز ويستنهض طالما يوجد استثمار اجنبي في البلد فالأخير يمثل اضافات مباشره الى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة وحجم المشاريع الانتاجية والتجهيزات الرأسمالية.
5. يجب الاعتراف بوجود محددات ومعوقات تواجه دخول وعمل الشركات الاجنبية وهي متعددة وشاملة تبدا بضعف عوامل الجذب ولا تنتهي بالبنية التحتية والتشريعية ومن هذه المعوقات ايضاً:-

أ. الافتقار الى الشفافية والتمته وشيوع الفساد الاداري والبيروقراطية وعدم الجدية والكفاءة في تطبيق التشريعات الجاذبة للمستثمر الاجنبي .

ب. عدم وجود دوافع حقيقيه لتحويل الفوائض المالية الى استثمارات.

6. هناك اختلالا في التخصيصات في الموازنات العراقية لصالح النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية وهذا مناقض لمنطق القوانين الاقتصادية فالاستثمار أكان حكومياً ام خاصاً هو الذي يمنح الاستمرارية والنمو ويخلق القيمة المضافة ويوفر فرص العمل.
7. ان حل مشاكل القطاع النفطي العراقي وتنميته وبناءه بناءاً عصرياً هو المفتاح والمدخل الطبيعي لعملية النهوض الاقتصادي فالقطاع النفطي لازال القطاع القيادي في الاقتصاد العراقي وسيبقى كذلك حتى اشعاراً اخر.

8. ان العقود النفطية هي ليست نصوص مقدسة لا يمكن التعديل والتبديل فيها وهذا امر يخضع لكفاءة المفاوض العراقي الذي يمثل مصالح البلد وعينه على فرص النهوض وديمومة التطور.
9. ان الاستثمارات الاجنبية يمكن ان تكون سلاح ذو حدين ففي الوقت الذي تمكن من النهوض بواقع الاقتصاد العراقي فقد تكون عاملاً معرقلاً اذا سيء استخدامها وبناء مفردات عقودها بشكل لا يخضع للمصلحة الوطنية العليا من قبل المفاوض العراقي.

التوصيات:

1. يجب اجتياز حاجز(المحرمات) الخاص بالخوف من الاستثمار الاجنبي فالاقتصاد العراقي يعاني العزلة والانقطاع عن التطورات العالمية سيما التكنولوجية ، لذلك ينبغي الاستفادة من مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر.
2. ان يتضمن الاستثمار الاجنبي وفق التعريف العلمي ادخال رؤوس الاموال النقدية والعينية من دولة المستثمر الى البلد المضيف من اجل الحصول على الامتياز الممنوح له وبعكسه لا يعتبر استثماراً اجنبياً.
3. ايجاد الأرضية التشريعية والاقتصادية والامنية لتشجيع الشركات الاجنبية على الاستثمار في العراق ووضع الية تنفيذيه تعتمد تجارب الدول التي سبقتنا في هذا الميدان وعدم التقيد بما متاح حالياً من قوانين وسياسات واليات لان الاساس في البناء الاقتصادي هو الاستثمار الواسع والسليم الذي يضمن حقوق المستثمرين و جذب رؤوس الاموال العراقية المهاجرة وتامين الظروف والمستلزمات الضرورية لذلك التي منها:-
4. عدم الترويج للاستثمارات التي لها مصدر تمويل محلي والا اصبحت عبئاً ومنافساً للإنتاج المحلي.
5. رسم إستراتيجية واضحه للاستثمار الاجنبي لتحقيق التوازن بين مصلحة المستثمر والمصلحة الوطنية يتحدد بموجبها المجالات التي يدخلها الاستثمار الاجنبي والكيفية التي يدخل فيها دون ان يكون الباب مفتوحاً لجميع المجالات أي ان لا ندعو الى أي استثمارات بل التي يتطابق نوعها مع خطط وبرامج التنمية المطلوبة والبيئة العراقية.
6. الاستفادة المثلى من الثروة النفطية لتنويع مصادر الاقتصاد العراقي وتطوير هيكل الصناعات الكيمياوية والصناعات السائدة والمكملة لها وتطوير القطاعات غير النفطية.
7. تعظيم العائدات النفطية من خلال الاستثمار المبرمج لتطوير الحقول وزيادة الطاقة الإنتاجية وتفعيل كفاءة العنصر البشري الفنية.
8. في الميدان النفطي ايضا يجب التركيز على عقود المشاركة لما تتميز به من فعل سريع وامكانات ضخمه ومردودها الكبير المحفز للجانب المستثمر لكن بشرط وجود ضوابط تضمن مصالح العراق الوطنية مع الشركات العالمية وتوخي الحذر من مثل هذه العقود اذ يجب تضمنيها نصوصاً تغير من طبيعة العقد عند فرض ضرائب جديده او عند تغيير هيكل قطاع النفط.

المصادر

المصادر العربية:

1- احمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، 1997، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن .

2- حسن النجفي، عمر الايوبي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، مراجعة واشراف د. محمد دبس، ط بلا، سنه بلا، اكاديمي، بيروت لبنان .

3- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1،2007، جدار الكتاب العالمي، عمان الاردن،ص163.

4- عادل عبد العظيم، "الاستثمار" ، ط بلا ، 2008 ، المعهد العربي لتخطيط ،الكويت .

5- بول آ.ساموسلن، ويليام د.نورد هاوس – الاقتصاد – ترجمة هشام عبد الله – ط1 – 2001–الاهليه للنشر والتوزيع – عمان الاردن .

6- محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح ،1983م،دار الرسالة ،الكويت .

7- مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني)، 2009 .

8- بلاسم جميل، 2013، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية

9- دوود ، تغريد ، 2016 ، أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة بابل للعلوم الاقتصادية ، العدد (4) المجلد (24).

10- روبرت بولدوين ، التنمية الاقتصادية . نظريتها .تاريخها .سياساتها ، ج1 ، ترجمة يوسف الصائغ ، ط بلا ، 1965 ، مكتبة لبنان بيروت .

11- الخشمان، هيثم، (2006). " إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن(1970 –2004)" ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن .

12- الزبيدي ، حسين لطيف ، 2008، مستقبل النفط العراقي، دار النهضة ، الطبعة الاولى.

13- النداوي، خضير عباس احمد، (2014)، الاستثمار الاجنبي في القطاع النفطي بعد 2003، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد(25) .

14- خنجر، محمد حسن (2016) أساليب الاستثمار النفطي في العراق، مجلو دنانير، المجلد(1)، الاصدار(8) .

المصادر الاجنبية:

1-Ramondo, N. (2014). A quantitative approach to multinational production. Journal of International Economics, 93(1), 108–12

2- Ghironi, Fabio and Melitz, Marc. "International Trade and Macroeconomic Dynamics with Heterogeneous Firms. 2005" Quarterly Journal of Economics, August, 120, pp. 865-915.

3- Balasubramanyam, V.N.; Salisu, M. and Sapford, David.1996 "Foreign Direct Investment and Growth in EP and IS Countries." Economic Journal, January, 106(434), pp. 92-105.

4-Laura Alfaro and Jasmina Chauvin,2017"Foreign Direct Investment, Finance, and Economic Development" Chapter for Encyclopedia of International Economics and Global Trade

8- Erdal Demirhan, Mahmut Masca, 2008 " DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT FLOWS TO DEVELOPING COUNTRIES: A CROSS-SECTIONAL ANALYSIS, PRA GUE ECO NO MIC PA PERS

9. Chairman , 2017 , Foreign Direct Investment (FDI) in Bangladesh" Statistics Department Bangladesh Bank Figlio, David and Blonigen, Bruce. "The Effects of Direct Foreign Investment on Local Communities."Journal of Urban Economics, September 2000,48(2), pp. 338-63.
10. Javorcik, B. S. (2004). Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of DomesticFirms ? In Search of Spillovers through Backward Linkages. American Economic Review, 94,
11. Silvio Contessi and Ariel Weinberger ,2009"Foreign Direct Investment, Productivity, and Country Growth: An Overview" Federal Reserve Bank of St. Louis Review, March, 91(2), pp. 61-78.
12. David N Figlio, Joe A Stone, 2000, " Are private schools really better?" Research in labor economics, pp. 115-140.
13. UNCTAD,world investment Report,2008,annex Table